

Distr.: General
25 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

البلاغات والحالات التي درسها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والملاحظات التي أدلى بها، والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها*

الدورة ١١٢ (٨-١٧ أيار/مايو ٢٠١٧)

أولاً - مقدمة

١- تتضمن هذه الوثيقة البلاغات والحالات التي درسها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها في دورته ١١٢، التي عُقدت في جنيف.

ثانياً - البلاغات

٢- أحال الفريق العامل، في الفترة الفاصلة بين دورتيه ١١١ و ١١٢، في إطار ترتيبات إجرائه العاجل، ٦٨ حالة إلى البلدان التالية: باكستان (١٢)، والبحرين (٢)، وتركمانستان (١)، وتركيا (١)، والجمهورية العربية السورية (٢)، ودولة فلسطين (١)، والسودان (١)، والصين (١)، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) (١)، وماليزيا (١)، ومصر (٤٥).

٣- وقرّر الفريق العامل، في دورته ١١٢، أن يحيل إلى ١٣ دولة ٢٩٠ حالة اختفاء قسري أُبلغ عنها حديثاً. وجلّى الفريق العامل أيضاً مصير ٢١ حالة تتعلق بالبلدان التالية: الأرجنتين (١)، والبحرين (١)، وبنغلاديش (١)، وتركيا (١)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٣)، ودولة فلسطين (١)، والسودان (٢)، ومصر (١٠)، ونيجيريا (١). وجلّى مصير أربع عشرة حالة استناداً إلى معلومات قدمتها الحكومات، وسبع حالات استناداً إلى معلومات قدمتها المصادر.

* استنسخت مرفقات هذه الوثيقة كما وردت وباللغات التي قُدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

٤- وأحال الفريق العامل، في الفترة الفاصلة بين دورتيه ١١١ و ١١٢، ١٦ بلاغاً بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، منها ستة نداءات عاجلة إلى: الإمارات العربية المتحدة (١)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (١)، وإيطاليا (١)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١)، والصين (٢)؛ ورسالتا ادعاءات إلى: تركيا (١)، والجزائر (١)؛ وأربع رسائل طلب تدخل فوري إلى: أوروغواي (١)، وسري لانكا (١)، والسلفادور (١)، ومصر (١)، و"رسائل أخرى" إلى: بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) (١)، وكولومبيا (١)، ونيجيريا (١)، والاتحاد الأوروبي (١).

٥- وأحال الفريق العامل أيضاً، في الفترة الفاصلة بين دورتيه ١١١ و ١١٢، ادعاءً عاماً صادراً بين الدورتين إلى المكسيك. واستعرض الفريق العامل واعتمد، في دورته ١١٢، ثلاثة ادعاءات عامة تتعلق بكينيا والمكسيك وميانمار.

ثالثاً- الأنشطة الأخرى

٦- اجتمع الفريق العامل في دورته ١١٢ بأقارب ضحايا الاختفاء القسري وبمؤسسات غير حكومية معنية بهذه المسألة. وعقد الفريق العامل أيضاً اجتماعات رسمية مع ممثلي حكومي اليابان والبرتغال.

٧- وناقش الفريق العامل، أثناء دورته، التقرير السنوي، والتقرير المتعلق بزيارته القطرية إلى ألبانيا، والتقرير المواضيعي المتعلق بحالات الاختفاء القسري في سياق الهجرة، والمسائل والأنشطة الداخلية الأخرى، بما فيها الزيارات المعتزلة في المستقبل.

رابعاً- المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرض الفريق العامل الوضع فيها أثناء الدورة

الجزائر

رسالة ادعاء مشتركة

٨- في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بشأن مزاعم توقيف السيد رفيق بلعمرانية واحتجازه وتوجيه تهم إليه، انتقاماً منه، وفقاً لما أفادت به التقارير، لنشره قرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلق بالاختفاء القسري لأبيه.

رد على النداء العاجل المشترك

٩- في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧، قدمت الحكومة الجزائرية رداً على النداء العاجل المشترك الذي أرسل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بشأن التقارير التي تحدثت عن تنفيذ عمليات توقيف واحتجاز تعسفيين في أعقاب تجمع سلمي نظمه أقارب أشخاص مختفين. وأوضحت الحكومة في ردها أن أجهزة الأمن قد فرقت هذا التجمع، ولم يُوقف أو يُحتجز أي متظاهر من المتظاهرين. وأوضحت أيضاً أن تدخل قوات الشرطة في المظاهرة السلمية جاء نتيجة لتجمع أفراد أسر المختفين التي شاركت في الاحتجاج أمام مقر ولاية قسنطينة دون الحصول على

تصريح بذلك. واختتمت الحكومة ردها بتأكيدهما أن التحقيق قد جرى مع المتظاهرين وفقاً للإجراءات القانونية ثم أُفرج عنهم^(١).

ملاحظات

١٠ - يُذكر الفريق العامل بالمادة ١٣(٣) من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تنص على أن تُتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق في حالة اختفاء قسري، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام. وعلاوة على ذلك، يُذكر الفريق العامل بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٧ الذي حث فيه المجلس الدول على اتخاذ خطوات لتوفير الحماية الكافية للشهود على حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وللمدافعين عن حقوق الإنسان المناهضين للاختفاء القسري، والمحامي وأسر الأشخاص المختفين، من أي نوع من التهيب أو الاضطهاد أو الانتقام أو سوء المعاملة قد يتعرضون له.

الأرجنتين

إجلاء مصير

١١ - استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة في وقت سابق، قرر الفريق العامل اعتبار حالة واحدة قد تجلي مصيرها بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة (انظر الوثيقة A/HRC/WGEID/110/1، الفقرة ١٤).

البحرين

الإجراء العاجل

١٢ - في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة البحرين، عملاً بترتيبات إجراءات العاجل، حالة محمود عيسى صالح هلال، الذي يُدعى أن عناصر من جهاز أمن الدولة قد اختطفوه في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ عند مدخل مستشفى الهلال في المحرق.

١٣ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة البحرين، بموجب ترتيبات إجراءات العاجل، حالة فاضل سيد عباس حسن راضي، الذي يُدعى أن موظفين تابعين لمديرية التحقيقات الجنائية ألقوا القبض عليه في منزله بالمنامة.

إجلاء مصير استناداً إلى المعلومات المقدّمة من المصادر

١٤ - استناداً إلى المعلومات المقدّمة من المصادر، قرّر الفريق العامل اعتبار حالة السيد هلال قد تجلي مصيرها. وأفيد بأن هذا الشخص أطلق سراحه من الاحتجاز. وأكدت الحكومة هذه المعلومة لاحقاً.

(١) انظر الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=49045>.

معلومات مقدّمة من المصادر

١٥ - قدّم أحد المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم يبتّ فيها بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلّي مصيرها.

بنغلاديش

الإجراء العادي

١٦ - أحال الفريق العامل حالتين اثنتين إلى حكومة بنغلاديش، هما:

(أ) محمد أختر حسين، الذي يُدعى أن مجموعة من الرجال الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية وعزّفوا أنفسهم بأنهم أعضاء في فرع التحقيقات التابع للشرطة ألقوا القبض عليه في ٣ أيار/مايو ٢٠١٦ في بيريريابارا، بمنطقة بيرغاتشا أوبازيلا، في مقاطعة رانغبور؛

(ب) س. م. مُعاجيم حسين، الذي يُدعى أن رجالاً مسلحين كانوا يرتدون ملابس مدنية وعزّفوا أنفسهم بأنهم عناصر في جهاز من أجهزة إنفاذ القانون اختطفوه في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ من منزل في منطقة باشوندهارا السكنية في دكا.

إجلاء مصير استناداً إلى المعلومات المقدّمة من المصادر

١٧ - استناداً إلى المعلومات المقدّمة من المصادر، قرّر الفريق العامل اعتبار حالة همام قادر شودري قد جُلّي مصيرها. وأفيد بأن هذا الشخص أطلق سراحه من الاحتجاز.

معلومات مقدّمة من المصادر

١٨ - قدّم أحد المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم يبتّ فيها بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلّي مصيرها.

معلومات مقدّمة من الحكومة

١٩ - في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧، قدمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية معلومات عن حالة واحدة لم يبتّ فيها بعد في إطار سجلات بنغلاديش. واعتُبرت المعلومات المقدّمة غير كافية لإجلاء مصيرها.

نشرة صحفية

٢٠ - في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدر الفريق العامل نشرة صحفية دعا فيه حكومة بنغلاديش إلى وقف العدد المتزايد من حالات الاختفاء القسري في البلد^(٢). وأثار الفريق العامل شواغل بشأن العدد المتزايد للحالات المبلّغ عنها، بما فيها الحالات التي أُشير فيها إلى أن كتيبة التدخل السريع التابعة لشرطة بنغلاديش هي المسؤولة عن العديد من حالات الاختفاء وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، ولا سيما لمعارضين سياسيين للحكومة.

(٢) انظر الرابط: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21220&LangID=E#sthashC1elu2wa.dpuf

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

رسالة أخرى

٢١- في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، "رسالة أخرى" مشتركة يرحّب فيها بإصدار الجمعية التشريعية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات القانون رقم ٨٧٩ الذي ينشئ لجنة للحقيقة بغية توضيح حالات القتل والاختفاء القسري، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والعنف الجنسي التي وقعت في البلد في الفترة ما بين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢.

بوروندي

الإجراء العادي

٢٢- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة بشأن جان بيير ندايسابا، الذي يُدعى أن أحد عناصر جهاز الاستخبارات الوطني قد اختطفه في ٣ أيار/مايو ٢٠١٦ من الحي السابع، في منطقة نغارا الحضرية في بوجومبورا.

معلومات مقدّمة من المصادر

٢٣- قدّم أحد المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم يبتّ فيها بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلّي مصيرها.

الملاحظات

٢٤- لا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء حالة العنف وعدم الاستقرار في بوروندي، التي قد تُسهّل حدوث أعمال اختفاء قسري (انظر الوثيقة A/HRC/33/51، الفقرتان ٨٥ و ٨٦). ويدّكر الفريق العامل بالمادة ٧ من الإعلان التي تنص على أنه لا يجوز اتخاذ أي ظروف، مهما كانت، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري.

٢٥- وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، طلب الفريق العامل أن توجّه إليه دعوة لزيارة البلد، وتابع الطلب بعدة رسائل تذكيرية. ويعرب الفريق العامل عن أسفه لنبرة ومحتوى الرد الوارد في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧، والذي رُفض فيه هذا الطلب.

الصين

الإجراء العاجل

٢٦- في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، بموجب ترتيبات إجرائه العاجل، حالة مينغ تشي لي، الذي يُدعى أن السلطات الصينية قد احتجزته بعد وصوله إلى ميناء غونغبي من ماكاو، في الصين، في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٧.

معلومات مقدّمة من الحكومة

٢٧- في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٦، قدمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلّي مصيرها.

نداءات عاجلة مشتركة

٢٨- في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً يتعلق بادعاءات إلقاء قبض تعسفي، واختفاء لأجل قصير، واحتجاز انفرادي للسجناء لفترات طويلة، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة فيما يتعلق باحتجاز أربعة مدّعين عن حقوق الإنسان ومحامين، ولا سيما في إطار "المراقبة المنزلية في مكان محدد". والأشخاص الأربعة المدّعى أنهم ضحاياهم إكسي يانغ، ولى هيبينغ، ووانغ كوانجنانغ، وجيانغ تيانينونغ. وأعرب عن القلق أيضاً من أن التهم الموجهة إليهم قد تكون ذات صلة بأنشطتهم كمُدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٩- وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً يتعلق بالإعادة القسرية الوشيكة لـ ٣١ شخصاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كانت تحتجزهم السلطات الصينية في سجون مختلفة في جميع أنحاء البلد. ومن المحتمل أن يتعرض هؤلاء الأفراد، في حال إعادتهم إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لانتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك السجن والعمل الجبري واحتمال الاختفاء القسري، فضلاً عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو ما يشكل انتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

كولومبيا

معلومات مقدّمة من الحكومة

٣٠- في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، قدّمت حكومة كولومبيا معلومات عن ثلاث حالات لم يُبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلّي مصيرها.

رسالة أخرى

٣١- في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، "رسالة أخرى" مشتركة بشأن النقاش التشريعي المتعلق بإنشاء وحدة للبحث عن الأشخاص المفقودين، يُتوخى أن تكون جزءاً من النظام الشامل لمعرفة الحقيقة، والعدالة، والتعويض، وعدم التكرار، وهو النظام المتفق عليه في إطار عملية السلام في كولومبيا.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الإجراء العادي

٣٢- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ٢٣ حالة. ويرد موجز لهذه الحالات في المرفق الثاني.

٣٣- ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة جمهورية كوريا وحكومة اليابان أيضاً نسخة من ملفات الحالات المتعلقة بمواطنيها.

معلومات مقدّمة من الحكومة

٣٤- في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قدمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معلومات عن ٣٤ حالة لم يبتّ فيها بعد. ورئي أن المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

الملاحظات

٣٥- لا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء اتهام الحكومة له بالتحيز وبالمشاركة في مؤامرة سياسية مدّعاة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك بدلاً من التعاون مع الفريق العامل فيما يتعلق بالادعاءات الخطيرة جداً المتعلقة بحالات الاختفاء القسري الخطيرة والمنهجية في البلد. ويود الفريق العامل أن يؤكد بشكل جازم أنه يعمل وفقاً لأعلى معايير الموضوعية والاستقلال والنزاهة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

نداء عاجل مشترك

٣٦- في ٥ أيار/مايو ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً يتعلق بادعاءات تفيد بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد انتهاكات ضد أطفال، تُنسب إلى جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجهات حكومية أخرى وأفراد من ميليشيا كاموينا نسابو. وتتضمن هذه الادعاءات الاستخدام المفرط للقوة، وعمليات إعدام بإجراءات موجزة أو خارج نطاق القانون، وعمليات اختطاف، وحالات اختفاء قسري، ودفن الضحايا في مقابر جماعية وفي أماكن أخرى غير معروفة. ويمكن أن تكون هذه الانتهاكات قد وقعت في مناطق كاساي في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٧.

الملاحظات

٣٧- لا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء الوضع في مناطق كاساي. فقد تحدثت التقارير عن العثور على ٥٢ مقبرة جماعية حتى تموز/يوليه ٢٠١٧. ويحث الفريق العامل الحكومة على إجراء تحقيق جاد في الوقائع والشروع فوراً في تحديد هوية الجثث التي عُثر عليها في المقابر الجماعية وإخراج هذه الجثث. ويدعو الفريق العامل أيضاً الحكومة إلى الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٥/٣٣، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في البلد.

مصر

الإجراء العاجل

٣٨- أحال الفريق العامل، بموجب ترتيبات إجراءاته العاجل، ٤٥ حالة إلى الحكومة. ويرد موجز لهذه الحالات في المرفق الأول.

الإجراء العادي

٣٩- أحال الفريق العامل، بموجب ترتيبات إجراءاته العادي، ١٩ حالة إلى الحكومة. ويرد موجز لهذه الحالات في المرفق الثاني.

إجلاء المصير استناداً إلى المعلومات المقدّمة من المصادر

٤٠- استناداً إلى المعلومات المقدّمة من المصادر، قرّر الفريق العامل اعتبار حالة أحمد شوقي عبد الستار محمد عماشة قد جُلي مصيرها. ويُدعى أن هذا الشخص محتجز في سجن طرة.

معلومات مقدّمة من المصادر

٤١- قدّم أحد المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يبتّ فيها بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبار الحالة قد جُلي مصيرها.

معلومات مقدّمة من الحكومة

٤٢- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت الحكومة معلومات عن ١٧ حالة لم يبتّ فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدّمة، قرّر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على الحالات الـ ١٧.

إجلاء المصير

٤٣- قرّر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة في وقت سابق، اعتبار تسع حالات قد جُلي مصيرها بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة (انظر الوثيقة A/HRC/WGEID/110/1، الفقرة ٤١).

رسالة طلب تدخل فوري

٤٤- في ٣ أيار/مايو ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري تتعلق باختطاف أحمد شوقي عبد الستار محمد عماشة واحتجازه وتعذيبه وإساءة معاملته، انتقاماً منه، فيما ذكر، على أنشطته كمدافع عن حقوق الإنسان، والتي تضمنت توثيق حالات اختفاء قسري لصالح آليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

الملاحظات

٤٥ - يُذكر الفريق العامل بالمادة ١٣(١) و(٣) و(٥) من الإعلان، التي تنص على أن على كل دولة أن تكفل لكل من لديه علم أو مصلحة مشروعة ويدّعي تعرض أي شخص لاختفاء قسري، الحق في أن يقدم شكوى إلى سلطة حكومية مختصة ومستقلة في إطار الدولة التي تقوم بإجراء تحقيق سريع وكامل ونزيه في شكواه؛ وأن تتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهيب أو الانتقام؛ وأن تتخذ إجراءات لضمان المعاقبة بالعقوبات المناسبة على أي معاملة سيئة أو تهيب أو عمل انتقامي أو أي شكل من أشكال التدخل، تقع لدى تقديم الشكوى أو أثناء إجراء التحقيق.

السلفادور

رسالة طلب تدخل فوري

٤٦ - في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري تتعلق بادعاءات تعرض مدافعة عن حقوق الإنسان في السلفادور لاعتداءات ومضايقات.

غامبيا

معلومات مقدّمة من المصادر

٤٧ - قدّم أحد المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم يُبَيّن فيها بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

اليونان

معلومات مقدّمة من الحكومة

٤٨ - في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧، قدّمت حكومة اليونان معلومات عن حالة واحدة لم يُبَيّن فيها بعد. ورئي أن المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

غيانا

معلومات مقدّمة من المصادر

٤٩ - قدّم أحد المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُبَيّن فيها بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

الإجراء العادي

- ٥٠ - أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة بشأن روبرت ألان ليفنسون، الذي يُدعى أن عناصر أمن إيرانية ترتدي ملابس مدنية قد اختطفته من بهو أحد الفنادق في جزيرة كيش بجمهورية إيران الإسلامية.
- ٥١ - وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات هذه الحالة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

معلومات مقدّمة من الحكومة

- ٥٢ - في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧، قدمت حكومة الجمهورية العربية السورية معلومات عن حالة واحدة لم يُبَيَّن فيها بعدُ في إطار سجلات جمهورية إيران الإسلامية. ورئي أن المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.
- ٥٣ - وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، أحالت حكومة جمهورية إيران الإسلامية معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يُبَيَّن فيها بعدُ. واستناداً إلى المعلومات المقدّمة، قرّر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة.
- ٥٤ - وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت حكومة جمهورية إيران الإسلامية معلومات عن حالتين لم يُبَيَّن فيهما بعدُ. ورئي أن المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

نداء عاجل مشترك

- ٥٥ - في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً واحداً يتعلق بالقبض على إحسان مازانداراني، وهو صحفي إسلامي؛ وهنكامه شهيد، وهو عضو إسلامي كبير في حزب الثقة الوطنية المعارض (اعتماد ملي)؛ وطاهرة رياحي، محررة الشؤون الاجتماعية في وكالة الأنباء "بورنا" التي تمولها الدولة؛ وزينب كرميان، منتجة البرنامج التلفزيوني سلام خورشيد (تحية للشمس المشرقة) الذي تشرف عليه الدولة ومراسلة سابقة لوكالة الأنباء الرسمية للجمهورية الإسلامية؛ ومهرناز حقيقي، وهي طبيبة وناشطة اجتماعية؛ وناشط بيئي من أصل عراقي عربي عمره ١٧ عاماً؛ ومراد صغاني، مدير مجلة غوفتيغو (حوار) وباحث إسلامي؛ وصالح دلدام، وهو مخرج ومنتج سينمائي؛ وعلي حيدر واليزاده، وهو مدير مجمع إصلاح طالبان (منتدى الإصلاحيين)؛ وعلي أحمدنيا، وهو المدير المسؤول عن أخبار الإصلاح. وتضمن البلاغ ادعاءات تفيد بأن مصير السيدة حقيقي والسيد حيدر واليزاده والسيد أحمدنيا ومكان وجودهما غير معروفين.

إيطاليا

إجراء عاجل مشترك

- ٥٦ - في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، إجراءً عاجلاً يتعلق باحتمال إعادة المهاجرين، ضمن إطار الشراكة

الذي تجري مناقشته بين حكومة إيطاليا وحكومة ليبيا، وهو ما يشكل انتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

الرد على النداء العاجل المشترك

٥٧- في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، قدمت حكومة إيطاليا رداً على النداء العاجل المشترك الذي أُرسِل في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. ويتضمن الرد معلومات عن مذكرة التفاهم المتعلقة بالتعاون في مجال التنمية، ومنع الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر والتهريب، وتعزيز الأمن على الحدود بين ليبيا وإيطاليا، والموقعة بروما في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧^(٣).

كينيا

نشرة صحفية

٥٨- في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدر الفريق العامل نشرة صحفية دعا فيها حكومتي كينيا وجنوب السودان إلى الكشف عن مصير لاجئين من جنوب السودان اختطفوا في كينيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ودعا الفريق العامل السلطات في كينيا وجنوب السودان إلى ضمان سلامة هذين الشخصين وحمايتهما وتوفير الحماية للشهود الذين يمكن أن يساعدوا في تحديد مكان وجودهما.

ادعاء عام

٥٩- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدّعي وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان في كينيا. ويرد هذا الادعاء العام في المرفق الثالث.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

إجلاء مصير

٦٠- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة في وقت سابق، قرر الفريق العامل اعتبار ثلاث حالات قد جُلّي مصيرها بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة (انظر الوثيقة A/HRC/WGEID/110/1، الفقرة ٦٤).

ليبيا

الإجراء العادي

٦١- أحال الفريق العامل إلى حكومة ليبيا ١٠ حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:
(أ) سليمان أبو الحافظ، وناصر أبو بكر، وجمعة يونس، وحمد أبو ثهاوي، وعبد الله المبروك، وعبد الجليل الصرمي، وعبد الناصر الشعار، ويوسف السعدي، الذين يُدّعى أنهم

(٣) انظر الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=49139>.

اختفوا في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أثناء القتل الجماعي الذي يُدعى وقوعه في سجن أبو سليم بطرابلس؛

(ب) علي سليمان مسعود عبد السيد، الذي يُدعى أن أفراداً من شعبة الأمن الثامنة التابعة لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني قد اختطفوه في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٦ بالقرب من محطة بنزين الغرغني في عين زارة؛

(ج) عيسى عادل عيسى كعال، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٦ في مقر القوات الخاصة التابعة لحكومة الوفاق الوطني.

معلومات مقدّمة من الحكومة

٦٢- في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧، قدمت حكومة السودان معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد في إطار سجلات ليبيا. ورئي أن المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

ماليزيا

٦٣- في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة ماليزيا، بموجب ترتيبات إجرائه العاجل، حالة بشأن ريموند كنغ جو كوه، الذي يُدعى أن عناصر يُعتقد أنهم ينتمون إلى جهاز تابع للدولة قد اختطفوه في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ في بيتالينغ جايا بولاية سيلانغور في ماليزيا.

المكسيك

الإجراء العادي

٦٤- أحال الفريق العامل إلى حكومة المكسيك حالة بشأن جوناثان أليخاندرو تشارلز فيلاسكويس، الذي يُدعى أنه أُلقي القبض عليه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في بلدية سان بيدرو غارسا غارسيا، في نويفو ليون، واقتاده أفراد من الشرطة إلى مكان مجهول.

معلومات مقدّمة من المصادر

٦٥- قدمت ثلاثة مصادر معلومات محدثة عن الحالات الثلاث التي لم يبت فيها بعد؛ ولم تكن المعلومات كافية لاعتبار تلك الحالات قد جُلي مصيرها.

معلومات مقدّمة من الحكومة

٦٦- في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، قدمت حكومة المكسيك معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

ادعاءات عامة

٦٧- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدّعي وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان في المكسيك. وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أرسل ادعاء عام إلى المكسيك يدّعي

وجود عقبات يواجهها ضحايا الاختفاء القسري في الحصول على تعويضات ومساعدة اجتماعية. وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُرسِل ادعاء عام آخر إلى المكسيك يدّعي وجود عقبات يواجهها أفراد أسر ضحايا الاختفاء القسري في تحديد أماكن أحبائهم. ويرد كلا الادعاءين العامين في المرفق الثالث.

المغرب

الإجراء العادي

- ٦٨- أحوال الفريق العامل ٣٠ حالة إلى الحكومة. ويرد موجز لهذه الحالات في المرفق الثاني.
- ٦٩- وأحوال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من أربع من هذه الحالات إلى حكومة إسبانيا.

موزامبيق

معلومات مقدّمة من المصادر

- ٧٠- قدّم أحد المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم يبتّ فيها بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

معلومات مقدّمة من الحكومة

- ٧١- في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت حكومة البرتغال معلومات عن حالة واحدة لم يبتّ فيها بعد في إطار سجلات موزامبيق. ورئي أن المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

ميانمار

ادعاء عام

- ٧٢- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدّعي وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان في ميانمار. ويرد هذا الادعاء العام في المرفق الثالث.

الملاحظات

- ٧٣- يشعر الفريق العامل بالقلق إزاء التقارير المتسقة والموثوقة التي تفيد بحدوث انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في ولاية راخين، بما في ذلك حالات اختفاء قسري. ويؤكد الفريق على أنه لا يجوز لأي دولة، على نحو ما تنص عليه المادة ٢ من الإعلان، أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو تسمح بها أو تتغاضى عنها، ولا يجوز، وفقاً للمادة ٧ من الإعلان، اتخاذ أي ظروف، مهما كانت، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري.

نيجيريا

إجلاء المصير استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٧٤- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل اعتبار حالة صانداي تشاكس أوباسي قد جُلي مصيرها. وأفيد بأن هذا الشخص أطلق سراحه من الاحتجاز.

رسالة أخرى

٧٥- في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، "رسالة أخرى" مشتركة بشأن الكتاب الأبيض المتعلق بتقرير لجنة التحقيق القضائية في الاشتباكات التي دارت بين الحركة الإسلامية في نيجيريا والجيش النيجيري في زاريا بولاية كادونا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

باكستان

الإجراء العاجل

٧٦- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، بموجب ترتيبات إجرائه العاجل، ١٢ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) عمران باشا عبد المجيد باشا، الذي يُدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية يرتدون ملابس مدنية قد اختطفوه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من مسجد محلي في كراتشي؛

(ب) شيخ جمال عبد الغفور، الذي يُدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية يرتدون زياً رسمياً وأشخاصاً يرتدون ملابس مدنية قد اختطفوه في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من محل إقامته في كراتشي؛

(ج) نفيس أحمد صديقي زهير أحمد صديقي، الذي يُدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية يرتدون زياً رسمياً وأشخاصاً يرتدون ملابس مدنية قد اختطفوه في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من محل إقامته في كراتشي؛

(د) محمد إعجاز أسلم دين، الذي يُدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية يرتدون زياً رسمياً وأشخاصاً يرتدون ملابس مدنية قد اختطفوه في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من محل إقامته في كراتشي؛

(هـ) فضل ربي فضل ربي، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش ومن فيلق الحدود والشرطة المحلية ألقوا القبض عليه في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ أثناء مدهمة مشتركة لمنزله؛

(و) حفيظ الله حفيظ الله، الذي يُدعى أن أفراداً تابعين للفرقة السنديية ال ٢١ قد ألقوا القبض عليه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في معسكر قاعدة سيدغاوي في خيبر باختونخوا؛

(ز) كاشف كاشف، الذي يُدعى أن رجالاً في زي أفراد فيلق الحدود قد اختطفوه في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ في سوق محلي في تاهسيل جامرود؛

(ح) خمدان خان، الذي يُدعى أنه اختفى في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بعد أن غادر منزله متوجهاً إلى مكتب الاستخبارات العسكرية في غلاني الذي كان قد استدعي إليه؛

(ط) توفيق أبرو، الذي يُدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية ورجال شرطة يرتدون ملابس مدنية قد اختطفوه في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في طريق دادو الالتفافي في السند؛

(ي) محمد فاروق محمد أشرف، الذي يُدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية ورجال شرطة يرتدون الزي الرسمي قد اختطفوه في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧ من منزله في كراتشي؛

(ك) سيد شيراز علي سيد زاهد علي هاشمي، الذي يُدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية ورجال شرطة يرتدون الزي الرسمي قد اختطفوه في ٩ أيار/مايو ٢٠١٧ من منزله في كراتشي؛

(ل) ساجد علي محمد علي، الذي يُدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية ورجال شرطة يرتدون الزي الرسمي قد اختطفوه في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧ من منزله في كراتشي.

الإجراء العادي

- ٧٧- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ٤٠ حالة. ويرد موجز لهذه الحالات في المرفق الثاني.
- ٧٨- ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة قطر نسخة من الملفات المتعلقة بحالة تتصل بمواطن قطري.

معلومات مقدّمة من المصادر

- ٧٩- قدّم أحد المصادر معلومات محدثة عن حالتين لم يبتّ فيهما بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

معلومات مقدّمة من الحكومة

- ٨٠- في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، أحالت الحكومة معلومات عن ١٣٣ حالة لم يبتّ فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدّمة، قرّر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على ١٠٩ حالات. ورُئي أن المعلومات المقدّمة بشأن الحالات الـ ٢٤ المتبقية غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

بيرو

معلومات مقدّمة من الحكومة

- ٨١- في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قدّمت الحكومة معلومات عن ثلاث حالات لم يبتّ فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

الاتحاد الروسي

الإجراء العادي

- عبده ديميلخانوف (٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤)
- عبده يوسوبوف (٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)
- عبد الله زنيفم (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)
- عبد الوحيد بوخاديف (٣١ آذار/مارس ١٩٩٥)
- آدم دجامولايف (٤ شباط/فبراير ١٩٩٥)
- علي شايوف (٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٣)
- علي شاكميزيف (٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)
- علي خان ماجيف (٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)
- علي خان سايف (٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)
- أجماروفا (١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣)
- أنداريك نازيروف (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)
- أنور شايوف (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)
- أنزور نوفرزوف (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)
- أنزور ياخييف (١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣)
- أرتور بيرسونكايف (١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١)
- أسيت يختياريف (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)
- أشكاب غالادينوف (١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)
- أسلمبيك ييمورزايف (٣١ آذار/مارس ١٩٩٥)
- أسلمبيك إلياسوف (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)
- أصلان إدريسوف (٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)
- أصلانبيك أستايف (٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢)
- أيوب الميرزايف (٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢)
- أيوب إزيربييف (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)
- بدرالدين أبازوف (٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣)
- باي - علي باغييف (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)
- بكار خيتيف (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

- بامات - جيري شادايف (١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)
- بيشخان بورغايف (١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)
- بسلان بايسولتانوف (٧ أيار/مايو ٢٠٠٠)
- بسلان شابازجيرييف (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)
- دمخاد ميسايف (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)
- إميل فيسخانوف (١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)
- غايرييك شوفخالوف (١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١)
- جيرمان أيبيف (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢)
- غويسوم تاشيخادجييف (١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)
- إبراهيم بيتايف (٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)
- إبراهيم إلجوركاييف (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)
- إبراهيم إيريسخانوف (١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)
- إدريس إيليبايف (٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣)
- إلياس ياخيايف (٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٣)
- عمران خمادوف (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)
- عيسى بشيركايف (١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠)
- إسلام جيلغوف (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)
- إسلام مرتازالييف (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)
- إسماعيل إيلجوركاييف (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)
- جاندار أمايف (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)
- كازيك فاخايف (١ آب/أغسطس ٢٠٠٠)
- حمزة أليمخانوف (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)
- خاسان خاكيوف (٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢)
- لاريسا ماكويفا (١ شباط/فبراير ٢٠٠٠)
- ليتشي بيتايف (٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)
- ليما شافانوف (١٨ شباط/فبراير ٢٠٠١)
- ماغوميد أسيخانوف (١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢)
- ماغومد إديوف (٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)

- ماغوميد خامبولاتوف (١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)
- ماغوميد إيماروف (٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥)
- ماير - علي شافانوف (١٨ شباط/فبراير ٢٠٠١)
- محميت إنخادجيف (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)
- ميكائيل خاتشيكاييف (٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢)
- ميلانا بيتيلجيريفا (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)
- محمد خاسييف (٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢)
- موفلادي داييف (٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢)
- مسلم أزييلوف (٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣)
- ميخماذ فاراييف (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)
- ميسا باماتجيرييف (١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥)
- ميسا إيلمورزايف (٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)
- ميسلم باتشاييف (١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)
- رمضان بيياليغوف (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)
- رمضان شاخجيرييف (١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)
- رضوان إيلسايف (٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)
- رسلان آداموف (١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١)
- رسلان بيكايف (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)
- رسلان إيديلسلطانوف (١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)
- رسلان ميساييف (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)
- رسلانبيك فاخاييف (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)
- رستم شاخغارييف (١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣)
- سعيد علييف (٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢)
- سعيد - حسين بيتيكاييف (٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)
- سعيد - ميخماذ فاخاييف (١ حزيران/يونيه ٢٠٠١)
- سعيد - سليم بينييف (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)
- سايجان فازاييف (٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)
- سايبدين داجييف (٢ آب/أغسطس ١٩٩٥)

- صلاح ياخيبييف (١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣)
- سلام شالايف (٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)
- شامي اسماعيلوف (٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)
- شامسا ماغومادوف (٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)
- شيريب إسماعيلوف (٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)
- سلطان باتاييف (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)
- سلطان تشاكالاييف (٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)
- سلطان شالييف (١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)
- سيلاميك إيساموف (٣ أيار/مايو ٢٠٠٣)
- سليمان إيلمورزايف (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)
- سليمان شخاييف (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)
- سيبان أداموف (١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١)
- تيمرلان تشولايف (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)
- تيمور بيكسلطانوف (٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)
- تيمور شاخيرادوف (٥ أيار/مايو ٢٠٠٥)
- تيمور شاميرزايف (٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)
- توربال - علي ياندييف (١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)
- فايت أشخابوف (١٢ آذار/مارس ٢٠٠١)
- فيزيت عبد القادروف (٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)
- فيزيت بايجيريف (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)
- إمار أبييف (١٥ آذار/مارس ١٩٩٥)
- ظفر بلالوف (٩ أيار/مايو ٢٠٠٢)
- زليمخان خاماستخانوف (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)
- زيافدي إيسمانوف (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)

إسبانيا

معلومات مقدّمة من المصادر

٨٣- قدّمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يبتّ فيها بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

سري لانكا

الإجراء العادي

٨٤- أحال الفريق العامل ٣٦ حالة إلى الحكومة. ويرد موجز لهذه الحالات في المرفق الثاني.

رسالة طلب تدخل فوري

٨٥- في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري تتعلق بأفعال ترهيب وانتقام مدّعاة ضد أعضاء منظمة غير حكومية.

السودان

الإجراء العاجل

٨٦- في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة السودان، بموجب ترتيبات إجراءات العاجل، حالة تتعلق بحفاظ الدومة عبد القادر إدريس، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في سجن كوبر الاتحادي بالخرطوم بحري في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. واعتبرت هذه الحالة في وقت لاحق قد جُلّي مصيرها (انظر الفقرة ٨٧ أدناه).

إجلاء المصير استناداً إلى المعلومات المقدّمة من المصادر

٨٧- استناداً إلى المعلومات التي قدّمتها المصادر، قرّر الفريق العامل اعتبار حالتين اثنتين تتعلقان بالشخصين التالي اسمهما قد جُلّي مصيرهما:

- (أ) إبراهيم آدم مضوي، الذي يُدعى أنه محتجز في سجن كوبر في الخرطوم بحري؛
- (ب) السيد إدريس، الذي يُدعى أنه محتجز في مرفق أمن الدولة في الخرطوم.

الجمهورية العربية السورية

الإجراء العاجل

٨٨- في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، بموجب ترتيبات إجراءات العاجل، حالة عبد الهادي كامل، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عند نقطة تفتيش في غرب حلب بالقرب من حي الراموسة الذي تسيطر عليه القوات الحكومية السورية.

٨٩- وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، بموجب ترتيبات إجراءات العاجل، حالة مازن البيك، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في سجن صيدنايا في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧.

الإجراء العادي

٩٠- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ١١ حالة تتعلق بالأشخاص التالية بياناتهم:

- (أ) خالد زين، الذي يُدعى أن قوات عسكرية أُلقت القبض عليه في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ في متجر يقع في شارع كرم الجوز بحي السكري في حلب؛
- (ب) هاني علالوش، الذي يُدعى أن عناصر من فرع أمن الدولة أُلقت القبض عليه في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في اللاذقية؛
- (ج) مازن علي حموش، الذي يُدعى أن أفراداً مسلحين أُلقوا القبض عليه في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في قسم شرطة الجميلية في حلب؛
- (د) عبد الله زين، الذي يُدعى أن أفراداً من اللجنة الشعبية، وهي ميليشيا يُدعى أنها اندمجت في قوات الدفاع الوطني التابعة للجيش السوري، قد أُلقت القبض عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢ في دمشق؛
- (هـ) فاضل عثمان، الذي يُدعى أن أفراداً مسلحين من قوات الأمن العسكري أُلقوا القبض عليه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بالقرب من حاجز دبابة الأمني، على الطريق المؤدي إلى بلدة تل حميس؛
- (و) أنس الحسيني، الذي يُدعى أن أفراداً يتبعون الفرع الأربعين التابع لقوات أمن الدولة، والذي يُعرف أيضاً باسم فرع "مكافحة الإرهاب"؛ قد أُلقوا القبض عليه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في دمشق؛
- (ز) محمد زين، الذي يُدعى أن أفراداً من اللجنة الشعبية أُلقوا القبض عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢ في مقر شركة إم. تي. إن. للاتصالات المتنقلة الواقع في حي الجميلية في حلب؛
- (ح) عبد الحكيم بكار، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش السوري وقوات الأمن أُلقوا عليه القبض عليه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في منزله في البويضة الشرقية بجمص؛
- (ط) خالد طه، الذي يُدعى أن أفراداً مسلحين من قوات الأمن التابعة للقوات الجوية قد أُلقوا القبض عليه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في مكان عمله في مطار دمشق الدولي؛
- (ي) منصور منصور، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش السوري وقوات الأمن أُلقوا القبض عليه في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٢ في دمشق؛
- (ك) مستو علي، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش السوري وقوات الأمن أُلقوا القبض عليه في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ عند الحاجز الأمني في جسر الشغور بإدلب.

معلومات مقدّمة من المصادر

٩١ - قدمت المصادر معلومات عن حالتين لم يبتّ فيهما بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبار الحالة قد جُلّي مصيرها.

معلومات مقدّمة من الحكومة

٩٢- في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧، قدمت الحكومة معلومات عن تسع حالات لم يبتّ فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدّمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على حالة واحدة. ورئي أن المعلومات المقدّمة بشأن الحالات الثماني الأخرى غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

تونس

الإجراء العادي

٩٣- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ١٠ حالات بشأن إسكندر جلال، وعمار جفافية، وعمار جلال، وعمار بن بكاي، وبلعابد مروان، وقاسمي عمار، وبوصلاح رابح، ورضوان جزار، وسعدون أحمد، وبومنجل زكريا. وادّعي أن هؤلاء الأفراد العشرة قد اختفوا في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في المياه الإقليمية التونسية وهم في طريقهم إلى إيطاليا.

٩٤- وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات هذه الحالات إلى حكومتي الجزائر وإيطاليا، وكذلك إلى وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس)، نظراً إلى أنه أُخذت خلال تلك الفترة تدابير مشتركة في المنطقة بمبادرة من فرونتكس، وكذلك من السلطات الجزائرية والإيطالية والتونسية.

تركيا

الإجراء العاجل

٩٥- في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة تركيا، بموجب ترتيبات إجرائه العاجل، حالة بشأن تورغوت كابان، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في محطة حافلات سينتيب/ينيمحال في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، ويشتهب في احتجاز السلطات التركية له.

معلومات مقدّمة من الحكومة

٩٦- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قدمت حكومة تركيا معلومات عن ١٥ حالة لم يبتّ فيها بعد. ورئي أن المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

إجلاء المصير

٩٧- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة في وقت سابق، قرر الفريق العامل اعتبار حالة واحدة قد جُلي مصيرها بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة (انظر الوثيقة A/HRC/WGEID/110/1، الفقرة ١٢٦).

نداء عاجل مشترك

٩٨- في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثماني آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً يتعلق بادعاءات تفيد بوقوع مدهامات

وتدمير للمنازل، ومراقبة للسكان وحرمانهم من الحصول على الغذاء ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية، وإلقاء القبض والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب وسوء المعاملة، والاختفاء القسري، وحالات قتل في سياق العمليات الأمنية التي جرت في مناطق أوميرلي ونوساييين وأرتوكلو بمقاطعة ماردين في جنوب شرق تركيا.

تركمانستان

الإجراء العاجل

٩٩- في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة تركمانستان، بموجب ترتيبات إجرائه العاجل، حالة بشأن أنامراد أتدايف، الذي يُدعى أنه اختفى في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من المركز العقابي في تيدزن بمقاطعة أهال في تركمانستان.

معلومات مقدّمة من المصادر

١٠٠- قدّمت المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

الإمارات العربية المتحدة

نداء عاجل مشترك

١٠١- في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً يتعلق بالقبض على أحمد منصور، وهو مدون ومدافع بارز عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، وباحتجازه سرياً، واحتمال تعرضه للاختفاء القسري.

نشرة صحفية

١٠٢- في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧، أصدر الفريق العامل نشرة صحفية دعا فيها حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى الإفراج فوراً عن السيد منصور الذي أُلقي عليه القبض في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وحث الفريق العامل السلطات على الكشف فوراً عن مكان وجود السيد منصور، وشدد على أن الاحتجاز السري يمثل شكلاً من أشكال الاختفاء القسري.

الرد على النداء العاجل المشترك

١٠٣- في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أرسلت حكومة الإمارات العربية المتحدة رداً على النداء العاجل المشترك الذي أرسل في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧. ويتضمن الرد معلومات قدمها مكتب النائب العام فيما يتعلق بالجرائم السيبرانية (جرائم الإنترنت)، جاء فيها أن السيد منصور قد قُبض عليه في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧ بتهمة إذاعة معلومات كاذبة ومضللة على شبكة الإنترنت بهدف نشر الكراهية والطائفية. وقد أبلغ السيد منصور بالتهمة الموجهة إليه وُضع في الاحتجاز السابق للمحاكمة في السجن المركزي في أبو ظبي. وأفيد بأنه سُمح له بتعيين محام وُسُح لأسرته بزيارته، وفقاً للإجراءات المعمول بها في مرافق الاحتجاز.

الملاحظات

١٠٤- يذكّر الفريق العامل بالمادة ١٣(٣) و(٥) من الإعلان، التي تنص على وجوب اتخاذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهيب أو الانتقام؛ واتخاذ إجراءات لضمان المعاقبة بالعقوبات المناسبة على أي معاملة سيئة أو تهيب أو عمل انتقامي أو أي شكل من أشكال التدخل، تقع لدى تقديم الشكوى أو أثناء إجراء التحقيق.

أوروغواي

رسالة طلب تدخل فوري

١٠٥- في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري تتعلق بالتهديدات المدّعاة ضد لويس جوانيت وبابلو شارغونيا وضد ١١ شخصاً آخرين شاركوا في تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في أوروغواي.

أوزبكستان

معلومات مقدّمة من الحكومة

١٠٦- في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أحالت الحكومة معلومات بشأن سبع حالات لم يبت فيها بعد. ورئي أن المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

الإجراء العاجل

١٠٧- في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، بموجب ترتيبات إجراءات العاجل، حالة بشأن آنخل عمر فيفاس بيردومو، الذي يُدعى أنه احتجز في منزله في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ على يد مجموعة من فئة "المغاوير" التابعة لجهاز الاستخبارات الوطنية البوليفارية.

معلومات مقدّمة من المصادر

١٠٨- قدّمت المصادر معلومات محدّثة عن حالتين لم يبت فيهما بعد، ولم تكن هذه المعلومات كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

معلومات مقدّمة من الحكومة

١٠٩- في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أرسلت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية معلومات بشأن ١٤ حالة لم يبت فيها بعد. ورئي أن المعلومات المقدّمة غير كافية لاعتبارها قد جُلي مصيرها.

دولة فلسطين

الإجراء العاجل

١١٠- في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة دولة فلسطين، بموجب ترتيبات إجراءات العاجل، حالة بشأن عماد أبو رزق، الذي يُدعى أن أفراداً من الاستخبارات العسكرية الفلسطينية قد اختطفوه في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ في مستشفى أريحا. ورئي أن الحالة قد جُلي مصيرها لاحقاً (انظر الفقرة ١١١ أدناه).

إجلاء المصير استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

١١١- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل اعتبار حالة السيد رزق قد جُلي مصيرها. وأفيد بأن هذا الشخص أطلق سراحه من الاحتجاز.

Annex I

Urgent actions

Egypt

The Working Group, following its urgent action procedure, transmitted 45 cases to the Government concerning:

- (a) Abdelkarim Omar Talat Mahmoud, allegedly abducted on 11 January 2017, from a hospital in El Mohandeseen district, by the Egyptian police officers;
- (b) Abdulrahman Mohamed Ibrahim Al Bih, allegedly arrested on 15 November 2016 in the shopping area of Nasr city, Cairo, by State Security agents;
- (c) Ahmed Sameh Mohamed Ahmed Mansour, allegedly arrested on 17 December 2016 close to the University of Cairo, on Al Mokhaym Al Daem road, Nasr City, by National Security agents;
- (d) Mohamad Jomaa Youssef Abdullah Zahra, allegedly abducted on 26 December 2016 from his home in Mahdeyah, Markaz Hehya, Ash Sharqia Governorate, by State Security officers,
- (e) Ahmed Fawzy Ahmed Hafez Marzouq, allegedly arrested on 2 January 2017 at his home in Al Sabayah Village, Al Brolos Station, As Sahel Al Qebli, Governorate of Kafr El Sheikh, by policemen in uniforms and several men in civilian clothing;
- (f) Zaïd Mohamed Ahmed Ahmed Al Bana, allegedly arrested on 11 January 2017 in front of Al Borg High school on Al Borg Way, Al Burj Al Burlos, Kafr El Sheikh Governorate, by National Security forces and Police agents;
- (g) Ahmed Seif Al Islam Mostafa Mostafa Mostafa Kamoun, allegedly arrested on 12 January 2017 in front of the Higher Institute for Engineering and Technology, by a group of State Security agents in plainclothes;
- (h) Ahmed Mohamed Ahmed Attia, allegedly abducted on 27 December 2016 from his home in Al Bakhama District, Sobeeh Village, Zakazik, Sharqia Governorate, Egypt, by police officers;
- (i) Yousri Kamal Mohamed Abdallah, allegedly arrested on 22 December 2016 at his home at 30A Ahmed Esmat Street, Ain Shams Sharkeya, Cairo Governorate, by security agents in plainclothes and police forces in uniforms.
- (j) Mostafa Morsi Khafagi, allegedly arrested on 17 December 2016 in front of the faculty Union at Saray Gharbiya by individuals believed to be State security agents, in civilian clothes;
- (k) Ibrahim Rajab Ibrahim Arafat, allegedly arrested on 21 December 2016 at a checkpoint in Kafr Abu Hussien, Zagazig, Sharqia by police security agents;
- (l) Mohamed Fawzy Abo Al Gheet Al Tahan, allegedly arrested 30 December 2016 in Baltym by six individuals wearing civilian clothes, who presented themselves as investigators;
- (m) Nasser Mohamed Zaki Mohamed, allegedly arrested on 7 February 2017 at Nile Corniche Street, in Cairo, by police and national security forces in civilian clothes;
- (n) Mohamed Ali Brahem Mahmoud, allegedly arrested on 14 February 2017 at his house in Al Azhar hospital street, Cairo, by police and national security forces in civilian clothes;
- (o) Mahmoud Ahmed Abdul Mawla Shaoat, allegedly abducted on 7 February 2017 from a shop in Rasheed City by police officers from Rasheed Police Station;

- (p) Ahmed Shawky Abdelsattar Mohamed Amasha, allegedly abducted on 10 March 2017 at a police checkpoint of Nasr City, neighbourhood of Cairo, by police officers;
- (q) Omar Mohamed Abd-Alwahed, allegedly arrested on 26 December 2016 at the student residence where he was living in 10th Ramadan city, by police officers and national security forces;
- (r) Al-Said Mohamed Mohamed Ibrahim Dosoki allegedly arrested on 30 December 2016 at his home in Sobeesh village by police officers and national security officials;
- (s) Belal Mohamed Morsy Mehanna allegedly abducted on 6 January 2017 from his home by police officers and national security officials;
- (t) Ali Ragabahmed Mohamed Saleh, allegedly abducted on 23 February 2017 from his residence by police officers and national security officials;
- (u) Ezzat Alsaïd Abd-Alfattah Abo Golwa, allegedly abducted on 23 February 2017 from his family residence in Alshohadaa Centre, Al-Monfeya Governorate, by officers of the national security forces and the special police;
- (v) Magdy Abd-Alhalim Mohamed Zaid, allegedly abducted on 28 February 2017 from his workplace by police officers and national security officials;
- (w) Mohamed Mohamed Al Morsy Al Sayad, allegedly abducted on 13 March 2017 from his house by Police and National Security agents;
- (x) Ahmed Abdelazeem Mohamed, allegedly abducted on 15 February 2017 on the road to Cairo by security agents;
- (y) Adel Asobky, allegedly abducted on 25 February 2017 from the police security office of Garbia, by police officers in plainclothes;
- (z) Asadat Abderahim Abdessalam Karim Edine, allegedly abducted on 25 February 2017 in the new city of Damietta by security agents in plainclothes;
- (aa) Ragab Mohamed Aly Mohamed El gidaway, allegedly abducted on 13 March 2017 in Cairo by police and National security forces;
- (bb) Sahl Abdul Basir Mohammed Tarab, allegedly abducted on 28 February 2017 from his residence in Kafr Al Marazqah, Qallin, Kafr El Sheikh Governorate by police and national security forces;
- (cc) Walid Kamal Muhammad Hassanin Al-Bahnacy, allegedly abducted on 1 March 2017 from his home in Arab-El-Raml by Police and National Security officers from the Quwaisena Centre, State of Munufiyyah;
- (dd) Yusuf Yusuf Yusuf Yusuf Al-Atawey, allegedly abducted on 28 March 2017 from the street in Al-Basarta by police and national security forces;
- (ee) Naem Shalaby Yusuf Mahfouz, allegedly abducted on 28 March 2017 in front of his home of Al-Basarta, Damietta by police and national security forces;
- (ff) Muhammed Kamal Muhammed Mandour, allegedly abducted on 16 March 2017 from his apartment at the Fifth district, Al-Obour city, Cairo, by police and national security forces;
- (gg) Hamdy Ahmed Muhammed Hassan, allegedly arrested on 28 March 2017 from his residence in the Faisal District of Giza Governorate by members of the police and national security forces;
- (hh) Ahmed Abdul Moneim Mohamed Abdul Ghani Zahran, allegedly arrested on 16 March 2017 at his workplace at the Adamayar Advertising Center, fifth settlement of Nasr city, by members of the police and national security forces;
- (ii) Mohamed Abdel Maksoud Mohamed El Khayat, allegedly abducted on 9 April 2017 from his apartment in Lasipher Desouk Center, Kafr el Sheikh Governorate by police and national security forces;

(jj) Ammar Yasser Mostafa Ahmed Helal, allegedly abducted on 8 April 2017 from his apartment in Hamza bin Abdel Motteleb Street, Hanouvil 20 Aldaraysa, Alexandria, by police and national security forces;

(kk) Ahmad Lotfi Ahmad Zaghlool, allegedly abducted on 4 April 2017 from the street in New Damietta by police officers belonging to the Homeland Security Department;

(ll) Refa'at Refa'at Muhammad Abu Ghazala, allegedly abducted on 4 April 2017 from the train on his way to Bani Sweif by police officers;

(mm) Moaaz Bellah Khaled Fayyad Mohamed, allegedly abducted on 7 April 2017 from his residence in Safur village, Markaz Dairab Negm, province of Sharqia, by police officers from Sharqia, national security officers and soldiers;

(nn) Saad Saad Ali Abdallah Khaled, allegedly abducted 24 April 2017 from his apartment in New Damietta, Damietta Governorate, by national security and police forces;

(oo) Alaa Ahmed Abd-Alkhaleq Said Ahmed Zazoa, allegedly abducted on 20 April 2017, from Al-Maadi, Nile Cornice, by police officers and national security forces;

(pp) Ahmed Abd-Allatif Ahmed Ali Ali, allegedly arrested 26 April 2017 at Borg Al-Arab airport in Alexandria by Airport security and National Security Forces in plainclothes.

(qq) Belal Atef Khalid Azzayyat, allegedly abducted on 16 April 2017, from a relative's house in Damietta by police and national security forces

(rr) Hassan Hassan Khalid Azzayyat and Muhammad Hammad Abdul-Ghani Saleem, allegedly abducted together on 4 April 2017 in a flat of Cairo, by special forces of the police;

Annex II

Standard procedure cases

Democratic People's Republic of Korea

1. The Working Group transmitted 23 cases to the Government, concerning:
 - (a) Baek Beom-gi, allegedly abducted from his house in Seoul on 18 September 1950, by the head of the Mincheong Committee and an agent from the Department of Internal Affairs.
 - (b) Kim Gyeong-hee, allegedly abducted from his house in Seoul on 28 July 1950, by the head of the Mincheong Committee, and an agent from the Department of internal Affairs.
 - (c) Kim Jae-bong, allegedly kidnapped on 20 August 1950 by North Korean soldiers.
 - (d) Kim Jeong-Dae, allegedly taken from his house in August 1950, by soldiers of the North Korean People's Army.
 - (e) Kim Ju-hyeon, allegedly arrested from his house in Ganghwa-gun on 17 September 1950, by soldiers of the North Korean People's Army.
 - (f) Kim Ki-Jeong, allegedly abducted from his home in Seoul in September 1950, by officers from the Internal Bureau.
 - (g) Kim Myeong-hyeok, allegedly abducted by members of the North Korean People's Army in mid-August 1950.
 - (h) Kim Yu-Yon, allegedly arrested from his home on 23 August 1950, by agents from the political Security Bureau.
 - (i) Kim Wu-jong, allegedly arrested from his workplace on 4 August 1950, by armed North Korean soldiers.
 - (j) Kim Wu-soon, allegedly abducted on 3 September 1950 by agents of the Security Bureau.
 - (k) Kwon Tae-sul, allegedly arrested on 8 August 1950, by an agent from the political Security Bureau and an armed soldier.
 - (l) Lee Jae-Gwan, allegedly arrested at his workplace in July 1950, by an officer of the Department of Internal Affairs.
 - (m) Lee Bong-woo, allegedly abducted on 21 August 1950, by members of the Political Bureau.
 - (n) Lee Chae-deok, allegedly detained in July 1950 by five men from the North Korean Army.
 - (o) Lee Gil-yong, allegedly abducted on 17 July 1950, by agents of the North Korean Political Security Bureau.
 - (p) Oh Heon-sik, allegedly abducted from his home on 1 August 1950, by two agents presumably from the Political Security Department or the Department of Internal Affairs.
 - (q) Seo Byeong-ho, allegedly abducted on 14 July 1950, by policemen from the North Korean regime.
 - (r) Yun Tae Kyong, allegedly abducted on 1 September 1950, by two persons believed to have links with the North Korean regime.
 - (s) Kim Kun II, a Japanese national allegedly arrested from his home in October 1982, by agents of the National Security Agency.

(t) Hye Kyung allegedly arrested in early October 1997, by agents of the National Security Agency.

(u) Kim Jang Ho allegedly arrested from his home in July 1996, by the Hoiryung City Security Agency.

(v) Lee Ho Rim, allegedly arrested from his home in July or August 1980, by agents from the National Security Agency.

(w) Young Nam Park, allegedly arrested in August 2002, by agents of the National Security Agency.

2. In accordance with the methods of work of the Working Group, the Government of the Republic of Korea received a copy of the files of the cases involving nationals of the Republic of Korea.

Egypt

3. The Working Group transmitted 19 cases to the Government, concerning:

(a) Yehia Mansour Ahmed EL Sharkawy, allegedly arrested on 9 July 2016 when he was travelling from Cairo to Aswan, by police officers;

(b) Fakhr El Din Youssef Zaki Abou El Azm, allegedly abducted on 9 June 2016 outside the hospital of 6th October university, by police officers;

(c) Ahmed Ramadan Abdel Salem El Ansary, allegedly abducted on 1 of July 2016 from his house in 15 Awlad el Sagheir street, Imbabah, Giza, by national security investigation forces;

(d) Mohamed Mostafa Mohamed Mohamed, allegedly arrested on 29 July 2016 from his apartment in a student residence in Al Zaria, El Hamra, by police forces in civilian clothes;

(e) Taher Ahmed Gamal El Dein Mohamed, allegedly abducted on 21 September 2016 in an ambush in Cairo, by police officers;

(f) Haitham Fathey Ahmed Al Shandeney, allegedly abducted on 9 September 2016 from his workplace in Nacr city, by police officers;

(g) Shahat Abu Al Hassan Hagag Mahmud, allegedly arrested on 31 August 2016, in the street next to his house in Al Siel Aswan, by police officers;

(h) Wasel Omar Mohamed Mohamed Wasel, allegedly abducted on 19 September 2016 from the "Shebin car position", next to the Shebin El Koum level crossing, by police officers;

(i) Mouslim Moaz Mohamed, allegedly arrested on 21 September 2016 at the Cairo international airport by security officers;

(j) Zaky Mohamed Sayed, allegedly arrested on 9 April 2016 from a restaurant in El Arish street, Faical, Giza, during a police raid;

(k) Sohaib Said Khedr Abdual Motagaly, allegedly abducted on 8 October 2016 from Dayrout court, after his trial during which he was sentenced to one-year imprisonment, by police officers;

(l) Reda Fathey AbdualBaky Ebrahim, allegedly arrested on 10 September 2016 at his home in El Karasy tour, El Mustafa, House No. 4, by security forces;

(m) Atieto Ali Saied Atieto, allegedly abducted on 20 September 2016 from a rented chalet floor on Azza Street, El Buseet area, MarsaMatrouh, by police officers;

(n) Atieto Mohamed Amubarek Abu Ahmed, allegedly abducted on 20 September 2016, from a rented chalet floor, on Azza Street, El Buseet area, MarsaMatrouh, by police officers;

- (o) Ehab Salah El Din Attito, allegedly arrested on 17 September 2016 at his house in Mattarya, by police officers in plainclothes;
- (p) Khedr Walaa Shaban Gomaa Ebrahim, allegedly abducted on 17 August 2016 at the Alexandria Burj Al Arab Airport, by police officers;
- (q) Abdalrahman Fathy Abdalrahman Khalifa, allegedly arrested on 1 October 2016 at his student housing in Nasr city's 10th district, Cairo, by police and national security agents;
- (r) Raid Mohammed Aouis Murtada, allegedly abducted on 23 September 2016 from his workplace in the "European countryside", on the agricultural road of Cairo, Alexandria, by a police officer in plainclothes;
- (s) Ismael Abd-alghany Ismael Heibah, allegedly arrested on 9 September 2016 in the street of his college in Albeheirah, by police officers from Nacer city;

Morocco

4. The Working Group transmitted 30 cases to the Government, concerning:
 - (a) Mailid Brahim Ali Salem, allegedly abducted in January 1976 in the outskirts of Smara, by a group of soldiers of the Moroccan Armed Forces;
 - (b) Salama Ali Abalehcn, allegedly abducted at the beheading of 1976, from the orchard of a person associated with him in Rafrafa region, near Goulimin, by members of the armed forces and the Royal Gendarmerie;
 - (c) Mohamed Ahmed Abdellah Mansour, allegedly abducted one day of January 1976 in the region of Lebtana, near Assa, by members of the Royal Armed Forces, the Royal gendarmerie and paramilitary forces from the Moroccan Ministry of Interior;
 - (d) Hadia Mohamed Mbarek Zaidan, allegedly abducted in July 1976 from his home at Boulevard Lehbib Uld Ballal, Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
 - (e) Abdati Mohamed Salem Brahim, allegedly abducted on 10 July 1976 in Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
 - (f) El Hufed Hamma Embarek, allegedly abducted in July 1976 from his house in the Rbeib village of Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
 - (g) Ali Nayem Fec-cu, allegedly abducted on 10 July 1976 from the outskirts of Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
 - (h) Mohamed El Bu El Bachir, allegedly abducted on 12 November 1975 from the village of Jdairia, by a group of soldiers of the 20th Military Battalion;
 - (i) Ali Salem Bachri Brahim Alamin, allegedly abducted on 10 July 1976 in Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
 - (j) Mohamed Fadel El Bachir Sid Ahmed, allegedly abducted in February 1976 in Oued Saguia, El Hamra, by agents of the Royal Gendarmerie;
 - (k) Mohamed Fadel Jid Ahlou Sid, allegedly abducted on 25 October 1986 in El Aaiun, by military officers;
 - (l) Moh-Lahmin Mohamed Fadel Cheij, allegedly abducted in July 1976 from his home in Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
 - (m) Mohamed Mohamed Mbarek El Almi, allegedly abducted in December 1976 in Rbeib, region of Smara, by individuals in uniforms believed to be members of the Moroccan Armed Forces;
 - (n) Mohamed-Saleh Ahmed Didi El Bachir, allegedly abducted in November 1975 in Jdairia, by a group of the 20th Military Battalion of the Royal Armed Forces;

- (o) Mohamed Salem Salek Belkasem, allegedly abducted in July 1976 from his home in Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
- (p) Mrabih Mohamed Mbarek Sid Ahmed, allegedly abducted in July 1976 from his home in Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
- (q) Bachri Alamin Alamin, allegedly abducted on 10 July 1976 in Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
- (r) Nafii Mailid Ouahman, allegedly abducted in November 1988 in Oued Saguia el Hamra; by Moroccan security officers;
- (s) Ali Najem Feku, allegedly abducted from his home, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
- (t) Sid Najem Brahim Ahmed Salem Lemahad, allegedly abducted in 1976 in Tazoua, in the region of Smara, by individuals dressed in uniforms believed to be members of the Royal Armed Forces;
- (u) Baali Mustapha Mohamed Eschayer, allegedly abducted in July 1976 in Erbeib, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
- (v) Baba Sidi Omar, allegedly abducted in July 1976 in Oued Saguia, by officers of the Royal Armed Forces;
- (w) Brahim-Salem Hmedou Hmaida, allegedly abducted in July 1976 in Amgala, by officers of the Royal Armed Forces;
- (x) El Hufed Hamma Embarec, allegedly abducted in July 1976 from his house in the Rbeib village of Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
- (y) Salka Bachri Bay, allegedly abducted in 1978 in Marrakech, by individuals in uniforms believed to be Moroccan security officers;
- (z) Sid Ahmed Babaih, allegedly abducted from his home in Alal Benabdallah street, Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
- (aa) Sid Ahmed Brahim Ahmed Salem Lemouahab, allegedly abducted in Tazoua, in the region of Smara, by individuals in uniforms believed to be Moroccan security officers;
- (bb) Yeslem Mohamed Emhaimed, allegedly abducted in July 1976 from his home in Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie;
- (cc) Haimad Omar Bahia, allegedly abducted in July 1976 in Amgala, by officers of the Royal Armed Forces;
- (dd) Hamadi Sidia Mohamed, allegedly abducted in July 1976 from his home in the Erbeib village, outskirts of Smara, by two gendarmes of the Royal Gendarmerie.

5. In accordance with the methods of work of the Working Group, the Government of the Spain received a copy of the case files.

Pakistan

6. The Working Group transmitted 40 cases to the Government, concerning:

- (a) Umer Laal, allegedly arrested from his house on 12 December 2009, by the 55th Field Commander of the Pakistani Rangers.
- (b) Rasheed Ahmad, allegedly arrested on 28 April 2011 by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.
- (c) Shabir Ahmad, allegedly abducted on 3 September 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(d) Hakim Ali Kovi, allegedly arrested on 16 June 2011, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(e) Naveed Akhtar, allegedly arrested on 17 August 2013, by members of security forces.

(f) Tayyab Rizwan, allegedly arrested from his home on 11 April 2011, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(g) Kaleem Ullah, allegedly abducted from the Hayat Medical Complex on 17 June 2012, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(h) Umer Ali, allegedly abducted from the Dera Ismail Khan Multan Road Mara Bazar on 29 November 2012, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(i) Muhammad Madni, allegedly abducted from his home on 29 May 2012, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(j) Rahim Dad Khan, allegedly abducted from his home on 20 April 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(k) Muhammad Zakria, allegedly abducted from his home on 11 March 2015, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(l) Muhammad Waqas Shah, allegedly abducted from his home on 25 February 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(m) Farooq Umer, allegedly abducted from the airport of Islamabad on 9 September 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(n) Hafiz Basheer Ahmad, allegedly abducted from Jamia Masjid Taunsa Sharif on 12 March 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(o) Tariq Saleem, allegedly abducted from his home on 26 March 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(p) Huzaifa, allegedly abducted from Shaw Mansoor Madrisa Awabi on 23 June 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(q) Sajid Javed, allegedly abducted on the way to Lahore from Islamabad on 12 August 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(r) Syer Abdul Salam Zaidi, allegedly abducted from his home on 18 May 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(s) Muhammad Niaz, allegedly abducted from his home on 28 April 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(t) Abdul Ghafar, allegedly abducted from his home on 23 February 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(u) Muhammad Muavia, allegedly abducted from his home on 5 February 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(v) Molana Shalim, allegedly abducted from his home 27 August 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(w) Mr. Adeem Sartaj, allegedly abducted from Karachi on 9 May 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(x) Mr. Farooq Alam Khan, allegedly abducted from the National Police Foundation in Islamabad, on 18 January 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(y) Saad Ullah Jaan, allegedly abducted from Khyber super market on 25 July 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(z) Rooh Allah, allegedly abducted from Nawagai Tehsil & District Bajaur Agency on 28 March 2015, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(aa) Elahi Bux, allegedly abducted from his home on 31 January 2016, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-Services Intelligence or the Central Intelligence Agency.

(bb) Adil Zafar Syed, allegedly arrested from his home on 28 October 2015, by members of the Sindh Police

(cc) Shah Nawaz Khan, allegedly arrested from his home on 15 November 2015, by ranger officials

(dd) Muhammad Naeem, allegedly arrested from his home on 17 November 2015, by ranger officials.

(ee) Mohammad Riyasatullah, allegedly arrested from Nazimabad Flyover Bridge on 18 November 2015, by uniformed ranger officials, together with a person who was later released.

(ff) Tariq Qureshi Muhammad, allegedly arrested on 29 November 2015, at the election office of the Muttahida Quami Movement in the Ramswami Area, by uniformed rangers and officials dressed in civilian clothing.

(gg) Abid Hussain, allegedly abducted on 7 November 2015 by security forces believed to be military forces, near the Kidney Hospital in Muslimabad.

(hh) Mian Ishaq Syed, allegedly abducted from his home on 23 November 2015, by more than a dozen members of the military.

(ii) Kashif Khan, last seen in January 2016 at the Ghalanai Frontier Corps Camp in Mohmand Agency, FATA.

(jj) Rashid Khan, allegedly arrested from his home in the Village of Shamnaal on 18 February 2015, during a search operation conducted by the army.

(kk) Zeeshan Mohammad, allegedly arrested on 3 July 2015, by members of the Inter-Services Intelligence (ISI).

(ll) Mr. Zakirullah, allegedly abducted on 19 September 2016, by uniformed men believed to be from the Pakistani army, near Saddar Road, Peshawar.

(mm) Zabit Khan, allegedly arrested on 29 November 2016, from Sardar Ahmad Jan Colony, Ring Road, Peshawar, by uniformed soldiers from the Pakistan army.

(nn) Mohammed Azeem, allegedly abducted from Turbat international airport on 20 April 2016, by members of the Frontier Corps.

Sri Lanka

7. The Working Group transmitted 36 cases to the Government, concerning:

(a) Krishnapakalan Nagarasa, allegedly last seen on 18 May 2009, after having surrendered at the Vattuvakkal Sri Lanka Army post.

(b) Nirmala Ansalam Arumainayagam, allegedly arrested in May 2009, by the Navy in the Pesalai sea area.

(c) Mukunthan Thangavelmudali, allegedly last seen on 17 May 2009, after he surrendered to the Sri Lanka Army.

(d) Pavithran Navaratnam, allegedly last seen on 22 May 2009, at the Sri Lanka Army checkpoint at Omanthai, Vavuniya District, Northern Province, Sri Lanka.

(e) Ananda Idamegama, allegedly last seen on 1 December 1989, and believed to be detained by security forces due to his affiliation to Janatha Vimukthi Peramuna (JVP).

(f) Manuel Balasundaram, allegedly abducted on 13 April 2009, by the Sri Lankan Army.

(g) Debsile Premadas, allegedly abducted on 24 April 2009, by the Sri Lankan Army.

(h) Sivaguru Sehar, allegedly abducted on 19 May 2009, by the Sri Lankan Army.

(i) Gnanaseharam Arumugam, allegedly abducted on 20 December 2008, by the Sri Lanka Special Task Force.

(j) Kishorkumar Kugathan, allegedly abducted from his home on 8 September 2006, by unidentified armed persons working on behalf of the Sri Lankan Naval Forces, who took him away in a white van.

(k) Manoharan Selvanayagam, allegedly arrested on 14 May 2009, by Sri Lankan police officers.

(l) Sathanantham Sinnathambi, allegedly detained on 28 November 2007, by paramilitary members of the "Karuna Group".

(m) Subarajitha Sundaralingam, allegedly abducted on 17 May 2009, by soldiers from the Sri Lanka Army.

(n) Kokiladevi Velayutham, allegedly disappeared on 26 March 2009, after she surrendered to the Sri Lankan military at Vaddugagal, Mullaitheivu.

(o) Gowsalya Naganathan, allegedly last seen on 22 May 2010 at the Boosa detention Centre (Block-A).

(p) Rajeswary Nallathambi, allegedly abducted on 11 June 2009, by two members of the Sri Lankan security forces, who took her away in a white van.

(q) Pirakalathan Perinparasa, allegedly abducted on 21 March 2009, by members of the Sri Lankan Special Task Force.

(r) Pradeepa Rasadurai, allegedly last seen on 15 May 2009, in the military controlled area in Vattuvaka.

(s) Iraththanana Rasaiah, allegedly last seen on 22 June 2009, when he was admitted to the Vavuniya General Hospital.

(t) Iyngaran Selvarasa, allegedly abducted on 3 September 2006, by unidentified armed individuals believed to be from the police or from the army, who took him away in a white van.

(u) Arulraj Croos Soosaiyappu, allegedly abducted on 9 December 2005, by the Sri Lankan Army.

- (v) Anthony Fernando Thommai Fernando, allegedly abducted on 2 October 2009, by the Sri Lankan Army.
- (w) Saseeharan Kanagan, allegedly abducted on 24 June 2006, by members of the Sri Lankan Army and of the Eelam Peoples' Democratic Party (EPDP) paramilitary group.
- (x) Akaliyan Pathmanathan, allegedly abducted on 16 March 2009, by members of the Sri Lanka Army.
- (y) Rasaranjithan Rajitha, allegedly last seen on 3 June 2009, in the Padaviya Hospital (Trincomalee District, Eastern Province).
- (z) Thivakaran Maheswaran, allegedly arrested on 18 May 2009, after having surrendered to the Sri Lanka Army.
- (aa) Sathiyakala Kathirgamanathan, allegedly abducted on 22 February 2009 by the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE), and held after the war at a detention facility run by the Sri Lankan Government in the Vavuniya District.
- (bb) Yogenderan Yoshan, allegedly arrested on 03 May 2009, by the Sri Lanka Civilian Police.
- (cc) Antrainas Logu Arulappu, allegedly abducted on 16 March 1986, by the Sri Lanka Army.
- (dd) Arunan Suntharalingam, allegedly last seen on 18 May 2009, at the Vattuvakal Sri Lanka Army post.
- (ee) Kulendran Murugaiyah, allegedly abducted on 9 September 2006, by members of the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE), but reportedly then in the custody of the Sri Lankan Army.
- (ff) Juderaj Stanley Mohanraj, allegedly last seen on 18 May 2009 after he surrendered to the Sri Lanka Army.
- (gg) Kugenthiran Balasingham, allegedly last seen on 18 May 2009, after he surrendered to the Sri Lanka Army.
- (hh) Bravo Damiyan Joseph Anthonythasan, allegedly abducted on 8 March 2009 by members of the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE), and then reportedly abducted by the Sri Lankan Army after the end of the war in May 2009.
- (ii) Kajenthini Subramaniam, allegedly abducted on 27 February 2009, by members of the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE), and then reportedly abducted by the Sri Lankan Army after the end of the war in May 2009.
- (jj) Nagaratnam Sutharsan Kannan, allegedly last seen 17 May 2009, after he surrendered to the Sri Lanka Army.

Annex III

General allegations

Kenya

1. The Working Group received information from credible sources alleging obstacles encountered to implement the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Kenya.
2. According to such sources, 24 Kenyan citizens were arrested by Kenyan police officers between 2012 and November 2016 in the Coastal region of Kenya. Since then, their whereabouts remain unknown, which would show a pattern of enforced disappearances in Kenya.
3. The sources reported that available evidence on extrajudicial killings and enforced disappearances on the Kenyan Coast suggests that the vast majority of the alleged perpetrators are officers from counterterrorism or other specialized police units. In particular, the Kenyan Antiterrorism Police Unit (ATPU), a unit that reportedly operates outside regular police command hierarchies, is allegedly involved.
4. It was reported that these enforced disappearances of alleged terror suspects are targeting in particular Muslims and vulnerable groups within Kenyan society. In other cases, Kenyan authorities were reportedly failing to provide families with a reason for the arrest or the criminal charges.
5. According to the sources, several weeks before disappearing on 26 June 2012, four out of the 24 disappeared individuals had told persons associated with them that the ATPU was threatening them.
6. When relatives reported their disappearance to the Likoni Ferry Police Post officers did not respond and appeared unconcerned, even though the men were abducted nearby. A duty officer at Likoni Ferry Police Post advised the relatives to look for their bodies in the mortuary, as police had reportedly shot them.
7. The sources also reported that the bodies of the four individuals were never found. On 30 June 2012, persons associated with the disappeared individuals gave statements at the Nyali police station, near Kisauni, Mombasa, where the four had been staying but the police did not respond.
8. During court proceedings in the Machakos bus station bombing case, the sources reported that the prosecutor indicated that two of those individuals had fled Kenya to avoid prosecution and that the authorities had not pursued any further investigations.
9. The sources further observed that these enforced disappearances contribute to a climate of state-sanctioned violence and impunity, merely adding to national insecurity, as well as create a climate of fear, notably for young Muslim men.
10. According to the sources, the excessive use of force, killings and enforced disappearances constitute unlawful acts by state law enforcement officials that remain uninvestigated and unpunished so far by the state.

Mexico

General allegation sent on 10 April 2017

11. The Working Group received information from credible sources alleging obstacles encountered to implement the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Mexico.
12. De acuerdo con las fuentes, en el derecho mexicano existen diferentes vías y mecanismos a nivel estatal y federal para obtener la asistencia o la reparación del daño

cuando ocurre una violación de los derechos humanos. Estas vías y mecanismos aplicarían tanto en casos de desaparición forzada, como en casos de desaparición cometidas a manos de particulares. Si la violación se considera un delito, la vía penal tiene como uno de sus fines la reparación del daño; si se acredita en el marco de una investigación sobre una violación de los derechos humanos, las recomendaciones emitidas por la Comisión Nacional de Derechos Humanos e instituciones similares de cada Estado, tienen facultades para determinar o solicitar a las autoridades tanto medidas de asistencia como recomendar medidas de reparación. Existe también el sistema de víctimas creado a partir de la Ley General de Víctimas (LGV) y de las correspondientes Leyes de Víctimas a nivel estatal, donde se establecen medidas de asistencia, atención, apoyo y reparación integral. Finalmente, se encuentran las vías jurisdiccionales como el recurso de amparo y la Ley Federal de Responsabilidad patrimonial del Estado, cuyos efectos para reparar a las víctimas de desaparición son limitados.

13. De acuerdo con las fuentes, y con base en su experiencia directa, a pesar de la existencia de estos mecanismos no se ha documentado un solo caso en el que las víctimas hayan recibido medidas de reparación integral. Las fuentes reportan, específicamente, las siguientes deficiencias:

14. La Comisión Nacional de los Derechos Humanos (CNDH)

15. La Comisión Nacional de los Derechos Humanos (CNDH) está facultada para dictar medidas de reparación del daño en sus recomendaciones. Sin embargo, la legislación aplicable no establece procedimientos claros y definidos que deben seguir las autoridades responsables para cumplir con la recomendación, y en específico, las vías que deben agotar las víctimas para obtener la reparación integral del daño. Asimismo, la Ley de la CNDH no establece los estándares mínimos que debe seguir esta institución al momento de ordenar la reparación a favor de las víctimas de graves violaciones de los derechos humanos.

16. Más allá de los vacíos legales en materia de asistencia y reparación del daño para la CNDH y las comisiones estatales, lo que perciben las fuentes es una falta de voluntad para tratar de aplicar estándares internacionales y lo establecido en la Ley General de Víctimas. El hecho de que la CNDH no quiera incorporar en sus investigaciones y recomendaciones medidas de asistencia, atención, apoyo y reparación integral para las víctimas y que, en los reducidos casos en los que se hace, no las determine necesariamente tras consensuarlas con las víctimas, reflejaría una ausencia de voluntad política. Preocupa a las fuentes, que siendo la institución que debería ser el referente en esta materia, su labor haya sido muy limitada.

17. Preocupa también el papel que el Poder Judicial ha tomado frente las solicitudes de amparo presentadas por algunas víctimas. El carácter no vinculante de las recomendaciones de la CNDH permite que el cumplimiento de las mismas por parte la autoridad responsable, también en lo que concierne a las medidas de reparación, no esté sometido a control constitucional.

18. La responsabilidad patrimonial del Estado como vía para obtener indemnización para víctimas de desaparición

19. La Ley Federal de Responsabilidad Patrimonial del Estado (LFRPE) reconoce el derecho de las víctimas a la indemnización por los daños sufridos a causa de la actividad irregular del Estado. La víctima debe acudir ante tribunales administrativos, probar el daño sufrido, la existencia de la actuación irregular por parte de agentes estatales y la existencia de un nexo de causalidad entre ambos. De acuerdo con la LFRPE, cualquier ente público federal del Poder Judicial, Legislativo y Ejecutivo, con excepción de la CNDH, está sometido a responsabilidad patrimonial del Estado. Por esta vía son reclamables las indemnizaciones ordenadas en los fallos de la Corte Interamericana de Derechos Humanos, y las recomendaciones de la CNDH y de la Comisión Interamericana de Derechos Humanos.

20. Cabe señalar que, en casos de desaparición forzada de personas, la responsabilidad patrimonial del Estado se limita a la indemnización a favor de la víctima por la participación de agentes estatales en la desaparición del familiar, dejando a un lado el resto de medidas que componen la reparación integral a la víctima, tales como restitución, rehabilitación, satisfacción y garantías de no repetición. En la práctica, las víctimas de

graves violaciones de los derechos humanos no recurren de manera usual a esta vía, sobre todo porque requiere asistencia legal, y esto conllevaría gastos que muchas víctimas no pueden asumir. Asimismo, para los familiares de personas desaparecidas la indemnización económica por sí sola no puede considerarse una medida de reparación adecuada y suficiente.

21. El juicio de amparo como vía para obtener reparación para víctimas de desaparición

22. El juicio de amparo permite el control constitucional de los actos u omisiones de autoridades judiciales y no judiciales. De acuerdo con la Ley de Amparo los efectos del amparo son únicamente de carácter restitutivo, cuando esto resulte factible.

23. Los alcances de los efectos contemplados en la Ley de Amparo han sido sometidos a interpretación de la SCJN. Inicialmente, la SCJN reconoció que el juicio de amparo permitía otro tipo de medidas de reparación además de las de restitución, como por ejemplo en el amparo en revisión 554/2013, en el que la SCJN reconoció irregularidades y encubrimiento por parte de las autoridades ministeriales en un caso de feminicidio. Sin embargo, en el amparo en revisión 207/2016 la SCJN determinó que el juicio de amparo sólo permitía como medida de reparación la restitución y no otro tipo de medidas, como las garantías de no repetición con efectos estructurales, ni medidas de satisfacción, como una disculpa pública, ni el pago de indemnizaciones. Por lo tanto, la SCJN despojó al juicio de amparo de la capacidad reparadora. Este último criterio ha sido sustentado en varios precedentes, que aunque no son jurisprudencia, muestran el ánimo unánime de los ministros y las ministras de la SCJN. De acuerdo con las fuentes, la actual línea de interpretación escogida por la SCJN no es conforme a los criterios del derecho internacional de los derechos humanos y, de todas maneras, desalienta a las víctimas de desaparición a que utilicen el recurso de amparo, porque saben de antemano que no se les otorgaría una reparación integral por el daño sufrido.

24. En casos de desaparición, las fuentes han encontrado que la vía del amparo no ha sido útil para lograr la reparación ni para lograr frenar las violaciones. El juicio de amparo no está diseñado normativamente para ser un verdadero juicio de derechos humanos, por lo cual se limita su alcance como garantía constitucional. Esta situación se torna aún más crítica con la interpretación de la SCJN en el sentido de afirmar que el juicio de amparo no tiene el alcance para lograr la reparación integral para las víctimas, sino solamente es capaz de ordenar medidas netamente restitutivas cuando el caso lo permita.

25. La Ley General de Víctimas y la Comisión Ejecutiva de Atención a Víctimas

26. La Ley General de Víctimas (2013) constituye el marco jurídico principal para atención a víctimas de graves violaciones de los derechos humanos, incluso de desaparición forzada, y sus familiares. La LGV obliga a toda autoridad, en el marco de sus competencias, a proporcionar medidas de asistencia social y de reparación.

27. Si bien la Ley General de Víctimas consagra una definición amplia de la noción de víctima, su interpretación y sus normas, así como los métodos de trabajo y directrices adoptadas por el mecanismo encargado de garantizar su aplicación (la Comisión Ejecutiva de Atención a Víctimas — CEAV), son mucho más restrictivos y, en la práctica, conducen a la exclusión de varias personas de los derechos consagrados en la ley. Se informa que la labor de la CEAV también se ha visto paralizada por retrasos en la financiación, en la adopción de reglamentos internos, y en el nombramiento (y reelección) de sus comisionados. De acuerdo con las fuentes, los comisionados de la CEAV han interpretado restrictivamente el mandato de la Comisión, lo que ha impedido el registro de muchas víctimas de desaparición, haciéndolas así ilegibles para recibir asistencia monetaria. Por ejemplo, varias víctimas reportan dificultades prácticas para inscribir sus nombres en el Registro Nacional de Víctimas (RENAVI).

28. Se reporta que hasta la fecha, la CEAV no ha cumplido de manera adecuada y eficaz su mandato: en varios casos los funcionarios no han demostrado su disposición o capacidad para atender adecuadamente a las víctimas y sus familias. Se reportan situaciones frecuentes de re-victimización, incluyendo tratos denigrantes, o la provisión de información inexacta que, en la práctica, ha impedido a las víctimas el goce de sus derechos.

29. Hasta la fecha, las fuentes no tienen conocimiento directo de ningún caso en el que las víctimas obtengan la reparación integral según lo dispuesto en la Ley General de Víctimas. La compensación depende de la existencia de una orden formal emitida por una autoridad judicial o por un mecanismo de derechos humanos. Posteriormente, la víctima debe presentar una nueva solicitud al CEAV para obtener la indemnización. Se trata de un procedimiento excesivamente formal y complicado que impone a las víctimas cargas procesales que a menudo no pueden solventar y que está limitado únicamente a la indemnización. No hay claridad en cuanto al procedimiento a seguir para obtener otras medidas de reparación, tales como rehabilitación, satisfacción y garantías de no repetición.

30. El reconocimiento como víctima y el registro como tal en el RENAVID son condiciones previas indispensables para tener acceso a cualquier medida de asistencia social y reparación. Se han reportado la pérdida de archivos, errores en el llenado de formularios, la imposición de requisitos burocráticos y formales que no están explícitamente establecidos en la legislación aplicable. Cabe destacar que el número exacto de víctimas de desaparición registradas en el Registro Nacional de Víctimas es actualmente desconocido.

31. De acuerdo con las fuentes, las y los familiares de personas desaparecidas que tienen acceso a algún tipo de asistencia social, lo han logrado con base en su propia iniciativa y perseverancia, ya que el marco jurídico e institucional vigente es complicado y difícil de navegar. Por ejemplo, si con gran sacrificio los familiares adelantan los gastos de algún tipo de apoyo (por ejemplo gastos médicos o gastos de transporte y entierro) y luego solicitan el reembolso al que tienen derecho de conformidad con la LGV, comúnmente se les mantiene esperando durante meses, o se les niega la cobertura de estos gastos.

32. En su informe de seguimiento a las recomendaciones hechas por el Grupo de Trabajo tras su visita a México en marzo de 2011 (A/HRC/30/38/Add.4), el Grupo de Trabajo expresó su satisfacción por la emisión de la Ley General de Víctimas. Sin embargo, lamentó que no se haya brindado una sola reparación a víctimas del delito de desaparición forzada por parte de la CEAV. El Grupo de Trabajo también expresó su preocupación por el escaso número de víctimas de desaparición forzada que se albergan en el RENAVID. Por lo anterior, el Grupo de Trabajo instó al Estado a que tome medidas efectivas con el objetivo de que todas las víctimas de desaparición forzada tengan igual derecho a la reparación y que los familiares y a las asociaciones de familiares reciban el respaldo necesario para el desempeño de sus tareas.

33. Vinculado también a la provisión de asistencia social y reparaciones a las víctimas, se encuentra el tema de la declaración de ausencia por desaparición forzada. A nivel federal, la legislación vigente no contiene esta figura, que pudiera regular la situación legal de las personas desaparecidas con respecto a cuestiones financieras, derecho familiar o derechos de propiedad. En unos cuantos Estados existe legislación al respecto, sin embargo, los procedimientos para obtener tales certificados suelen ser largos y excesivamente complicados, y los funcionarios públicos aún no están familiarizados con ellos.

34. Finalmente, las fuentes informan que todos los obstáculos anteriormente descritos se presentan también para familiares de personas migrantes desaparecidas en México, sobre todo en el caso de que residan en otros países. Sin embargo, la condición de especial vulnerabilidad que caracteriza esta población, hace que tengan que enfrentarse a obstáculos y dificultades prácticas adicionales. Las y los familiares de personas migrantes desaparecidas enfrentan obstáculos para acceder a medidas de asistencia social adecuadas y que tomen debidamente en cuenta las peculiaridades de la situación de las personas migrantes, particularmente por parte de la CEAV.

35. Cabe destacar que todo lo que se relata en esta alegación general concierne tanto a víctimas de desaparición forzada como a víctimas de desaparición perpetrada por particulares. Sin embargo, en México se presentan una serie de circunstancias que no permiten descartar la participación de agentes estatales o la existencia de formas de apoyo, tolerancia o aquiescencia por parte del Estado en las desapariciones cometidas por particulares. Al no cumplir el Estado con su obligación positiva de prevenir e investigar de manera eficaz los casos, no es posible determinar con certeza la participación — directa o indirecta — de agentes del Estado en la conducta delictiva. Sin embargo, existe un contexto

en el que se han identificado patrones criminales que señalan a funcionarios involucrados con el crimen organizado. Las fuentes sostienen que, el fracaso sistemático de México para investigar las desapariciones cometidas por algunos grupos criminales, crean un clima de impunidad que equivale a la tolerancia de dichos crímenes, lo que sería suficiente para que dichas desapariciones sean considerados como desapariciones forzadas.

36. En este sentido, en el citado informe de seguimiento de su visita a México (A/HRC/30/38/Add.4), el Grupo de Trabajo se refirió a la impunidad generalizada como un patrón crónico que favorece la perpetración de las desapariciones forzadas, y llamó al Estado a que se adopten medidas efectivas de prevención y combate a la impunidad.

General allegation sent on 9 June 2017

37. De acuerdo con información recibida, de enero de 2007 a septiembre de 2016, los órganos de justicia de los estados de la Federación informaron a la Comisión Nacional de Derechos Humanos (CNDH) haber localizado 855 fosas clandestinas, de las que se exhumaron 1548 cadáveres, habiéndose identificado a 796 de ellos. En paralelo, cuatro estados, Coahuila, Colima, Nuevo León y Veracruz informaron haber exhumado un total de 35958 restos óseos y/o humanos. Esta información, colectada por la CNDH en su informe sobre Desaparición de personas y fosas clandestinas en México, no incluye fosas halladas en 14 de los estados que, o bien señalaron no contar con ningún antecedente que aportar o que omitieron directamente el pedido de colaboración realizado.

38. Por otra parte, en el mismo informe se señala que un relevamiento hemerográfico correspondiente al mismo período dio como resultado la existencia de 1143 fosas clandestinas y la exhumación de 3230 cadáveres y/o restos humanos, es decir que amplía la cantidad de fosas informadas oficialmente.

39. Si bien el hallazgo de fosas clandestinas tiene la potencialidad de abrir un camino hacia el hallazgo de los restos de miles de personas desaparecidas en el territorio de México y por lo tanto de brindar un alivio a los familiares que los buscan de manera desesperada desde que fueron privados de su libertad, el mismo informe destaca que estos hallazgos se dan en un contexto de deficiencias estructurales en las instituciones y mecanismos del estado que podrían coadyuvar a la identificación.

40. En este sentido, la CNDH relevó una muestra de 100 investigaciones ministeriales relacionadas con la desaparición de personas entre 2009 y 2015, de la que concluye que las pesquisas se llevan adelante con una “preocupante falta de exhaustividad en la investigación de los hechos y en la búsqueda y localización de las víctimas por el Ministerio Público”, y que se detectaron irregularidades en las investigaciones al no realizarse indagatorias prontas, exhaustivas e imparciales.

41. De acuerdo a este mismo informe, se destaca la carencia de registros integrales y centralizados para poder medir la magnitud del problema, ya que de las cifras oficiales colectadas por el Registro Nacional de Datos de Personas Extraviadas o Desaparecidas, no se podría determinar aun con certeza cuántos casos serían propiamente desapariciones forzadas imputables a autoridades estatales que hubieren obrado de manera directa o mediante apoyo o aquiescencia, cuáles serían responsabilidad de particulares, de la delincuencia organizada o de otras causas.

42. Adicionalmente, la información recibida destaca también la carencia de una base de datos genéticos única, que podría permitir eventualmente la identificación de muchos de los restos hallados en las fosas clandestinas y que aún no han sido identificados.

43. Siempre según la fuente, a este contexto se sumaría la falta de profesionalización de los servidores públicos encargados de procesar y reportar la información, así como de aquellos encargados de investigar los casos y realizar las tareas de búsqueda, tanto a nivel local como federal.

44. En su informe de seguimiento de su visita a México (A/HRC/30/38/Add.4), el Grupo de Trabajo destacó que “en la mayor parte del territorio las medidas implementadas son notoriamente insuficientes particularmente para la búsqueda y localización de personas cuyo paradero se desconoce a consecuencia de la comisión de un delito, incluyendo el de desaparición forzada”, e instó al estado para que el Sistema Nacional de Búsqueda de

Personas Desaparecidas cumpla con los parámetros de sus recomendaciones, así como lo observado por otros organismos internacionales (par. 21). Asimismo, lamentó en esa misma oportunidad que no se hayan seguido sus recomendaciones en materia de investigaciones forenses. (par. 24.)

45. El Grupo de Trabajo ha tomado nota de distintas políticas llevadas adelante por el Estado en relación con la búsqueda de las personas desaparecidas. En este sentido, se pueden mencionar el acuerdo para avanzar en un Registro Nacional de Fosas Clandestinas, la aprobación del “Protocolo homologado para la búsqueda de personas desaparecidas y la investigación del delito de desaparición forzada de personas”, el proceso para la implementación de la Base de Datos AM/PM y la creación de la Fiscalía Especializada de Búsqueda de Personas Desaparecidas.

46. Sin perjuicio de ello, de acuerdo a la fuente, se trata de medidas que no han modificado aun en la práctica la situación descripta.

47. Por otro lado, el Grupo de Trabajo ha tomado nota con satisfacción de la aprobación por el Senado del proyecto de Ley General en Materia de Desaparición Forzada de Personas, Desaparición Cometida por Particulares y del Sistema Nacional de Búsqueda de Personas, que pretende sentar las bases normativas, entre otras cosas, para la búsqueda de las personas desaparecidas. Ello sin perjuicio de que ha relevado una serie de críticas de distintas fuentes fiables, en particular en lo que hace al Sistema Nacional de Búsqueda.

Myanmar

48. The Working Group received information from credible sources concerning reported obstacles encountered in the implementation of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Myanmar.

49. The sources report that hundreds of Rohingya have been detained as part of security operations in northern Rakhine State, Myanmar, and that some of them are considered victims of enforced disappearances.

50. According to sources, a Rohingya militant group attacked border police outposts on 9 October 2016 in northern Rakhine State, and nine border police officers were reportedly killed during the attacks. The sources argue that Myanmar security forces responded by launching a major security operation, conducting “clearance operations” and sealing the area, effectively barring humanitarian organizations, media and independent human rights monitors from entering. The sources report that a wide range of human rights violations were committed during the operations by the security forces against the Rohingya including enforced disappearances. They argue that these violations appear to be part of a widespread and systematic attack against the Rohingya population which may amount to crimes against humanity.

51. According to the sources, 485 people had been arrested in January only, and, on 19 February, 585 people had been reportedly arrested, among whom 39 are “facing trial for killing people, destroying public property and communicating with illegal organizations” while the others remain under investigation. The sources allege that most of those arrested during the operations are held at the Buthidaung prison in Rakhine State, and that an unknown number among them have not been in communication with their families since being arrested. The sources point out that the OHCHR report issued on 3 February also raises concerns about enforced disappearances noting that out of the 205 people interviewed, 45% reported to have a family member missing after they were taken away by Myanmar security forces.

52. The sources mention that the security forces arrested, as part of the operation, village leaders, business owners, religious leaders, Arabic teachers as well as ordinary villagers, and that there are thirteen arrested children including some as young as 10 years old. The testimonies collected by the sources demonstrate that there are people who failed to return home after being summoned to security force headquarters, and that some relatives do not know where their loved ones are being detained, what they have been charged with, or whether they have access to a lawyer.

53. The sources also report that those who speak out about the violations in Rakhine State also risk arbitrary arrest and other reprisals. According to sources, the authorities have intimidated and threatened villagers who have tried to speak out about the situation, and some individuals have fled to Bangladesh after recounting security force abuse to media and others. In Bangladesh, refugees and asylum-seekers also face the threat of arrest and deportation, and disclosure of their identity and the identities of their loved ones can still place them at risk. The sources request immediately disclose the fate and whereabouts of all individuals detained during the security operations in northern Rakhine State and ensure that they are treated humanely, allowed prompt and regular access to their families, lawyers of their own choosing and adequate medical care.
